«هيئة مراجعة الحسابات» تعلن تعثر 3 مشاريع بلدية وتحيل 17 مقاولا إلى النيابة

تقرير الجهاز يرصد تأخرا في تسليم مدرسة ومستوصف وسوق مغطى في بلدة الزيتونة الشرقية

الزيتونة الشرقية – 14 آذار: أعلنت هيئة مراجعة الحسابات العامة في بلدية الزيتونة الشرقية، في تقريرها السنوي الذي رفعته إلى المجلس البلدي يوم الثلاثاء، تعثر ثلاثة مشاريع رئيسية نفذتها البلدية خلال السنوات الثلاث الماضية، وأحالت 17 مقاولا ومهندسا إلى النيابة العامة للاشتباه في وجود مخالفات مالية وإدارية في عقود التنفيذ. وقال رئيس الهيئة القاضي المتقاعد سليم عبد الرحمن الدباغ إن المشاريع الثلاثة رصدت لها في الموازنات المتعاقبة مبالغ تجاوزت 4.2 مليون دينار، لكن أيا منها لم يسلم حتى تاريخ إعداد التقرير، رغم أن المدة المحددة لإنجاز أحدها انقضت قبل أكثر من عامين.

وبحسب التقرير، فإن مدرسة الزيتونة الشرقية الثانوية للبنات، التي كان من المقرر أن تستوعب 600 طالبة في فترتين دراسيتين، لم تتجاوز نسبة الإنجاز فيها 38 في المئة عند زيارة المراقبين في شباط الماضي، مع توقف كامل للأعمال منذ أكثر من سبعة أشهر. وأشار الدباغ إلى أن الشركة المنفذة، وهي شركة الأفق للمقاولات، تسلمت دفعات مقدمة بلغت 1.9 مليون دينار، من دون أن تقدم ضمانات بنكية كافية، وأن الإشراف الهندسي على الموقع كان ضعيفا ومتقطعا. وأضاف أن لجنة التحقيق الداخلية في البلدية استمعت إلى 23 شاهدا، بينهم مهندسون ومفتشون، وأن ملف القضية يتضمن محاضر اجتماعات وصورا فوتوغرافية تثبت هذه المخالفات.

أما المستوصف الصحي في حي الرمال الشرقي، الذي كان يفترض أن يخدم نحو 12 ألف نسمة، فقد تحول إلى هيكل خرساني مهجور منذ نهاية 2022، بعد أن استهلكت أعماله أكثر من 2.3 مليون دينار. وقال التقرير إن البلدية لجأت إلى تغيير المصمم المعماري مرتين دون مبرر فني واضح، وإن التعديلات المتكررة على التصاميم الأولية أدت إلى زيادة الكلفة وتأخير التسليم. وأوصت الهيئة بإحالة المسؤولين عن هذه القرارات إلى النيابة، مشيرة إلى أن بعض التعديلات تمت بعد أسابيع قليلة من توقيع العقد، وهو ما يثير شبهات حول وجود تواطؤ مسبق.

وفي ما يتعلق بسوق الخضار المغطى في شارع المنارة، الذي كان من المقرر افتتاحه في تشرين الأول 2021، أظهر التقرير أن نسبة الإنجاز لا تتجاوز 55 في المئة، وأن العقد الموقع مع شركة البناء الحديث للمقاولات لم يتضمن أي غرامات تأخير، رغم تجاوز المدة المحددة بأكثر من 14 شهرا. وأشار الدباغ إلى أن لجنة المشتريات في البلدية قبلت بتمديد العقد مرتين من دون الرجوع إلى مجلس البلدية، وهو ما اعتبره التقرير خرقا واضحا للأنظمة المالية المعمول بها. وقال إن الهيئة طلبت الاطلاع على محاضر جلسات اللجنة، لكنها لم تتسلمها حتى لحظة إعداد التقرير.

من جهته، أكد رئيس البلدية المهندس كمال الزعبي أن المجلس البلدي سيناقش التقرير في جلسة خاصة يوم الخميس المقبل، وأن البلدية ستتخذ الإجراءات اللازمة بحق المتورطين. وقال في تصريح للصحافيين إن «لا أحد فوق القانون، وإن من ثبت تقصيره أو تلاعبه سيدفع الثمن، سواء كان موظفا أو مقاولا»، مضيفا أن البلدية ستطلب من الشركات المتعثرة تقديم ضمانات إضافية خلال أسبوعين، وإلا فإنها ستلجأ إلى مصادرة الكفالات البنكية المودعة لديها.

وفي المقابل، عبر رئيس نقابة المقاولين المحليين في الزيتونة الشرقية، المهندس عادل منصور الحلبي، عن تحفظه على ما ورد في التقرير، معتبرا أن بعض التأخيرات يعود إلى أسباب خارجة عن إرادة الشركات، مثل ارتفاع أسعار مواد البناء وصعوبة الحصول على التمويل بعد الأزمة المصرفية التي ضربت المنطقة في 2023. وقال الحلبي إن النقابة ستطلب عقد اجتماع مع لجنة المشتريات لمناقشة آلية تعديل الأسعار في العقود الطويلة الأجل، محذرا من أن استمرار الوضع على حاله قد يدفع عددا من الشركات المحلية إلى الانسحاب من المناقصات المقبلة.

وتأتي هذه التطورات في وقت تعاني فيه البلدية من ضغوط مالية متزايدة، إذ انخفضت إيراداتها من رسوم الخدمات بنسبة 9 في المئة خلال العام الماضي، بحسب أرقام الموازنة المعدلة. ويرى مراقبون محليون أن كشف هذه الاختلالات قد يشكل نقطة تحول في طريقة إدارة المشاريع العامة في المدينة، إذا ما ترجمت التوصيات إلى إجراءات فعلية. ويطالب سكان حي الرمال الشرقي، الذين يعانون من غياب المرافق العامة منذ سنوات، بأن يكون التحقيق شفافا وأن تعلن نتائجه للرأي العام خلال مهلة زمنية محددة، حتى لا تتحول القضية إلى ملف آخر يطوى بصمت.

مجلس بلدية الزيتونة الشرقية يقر موازنة 2024 بعجز 1.7% ويرفع رسوم المسابح والمواقف

(مقالة رأي لرئيس التحرير)

صادق مجلس بلدية الزيتونة الشرقية في جلسة عادية عقدها مساء الثلاثاء 14 الجاري على موازنة العام 2024 بعجز مقدر بـ 1.7% من النفقات، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد تصويتا متقاربا انتهى بأغلبية 9 أصوات مقابل 6 وامتناع عضوين. وتبلغ قيمة الموازنة الإجمالية 5851.14 دينارا، وتتضمن رفع رسوم الدخول إلى المسابح البلدية ومواقف السيارات في وسط المدينة، إضافة إلى زيادة بدل استهلاك المياه للمنازل التي تتجاوز استهلاكها 30 مترا مكعبا في الشهر. وقد أثارت هذه البنود اعتراضا واسعا بين الأعضاء الذين صوتوا ضدها، وبين عدد من الحاضرين الذين ملأوا قاعة المجلس قبل بدء الجلسة بساعة.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الزعبي في كلمته إن الموازنة «لم تكن خيارنا المفضل، لكنها الموازنة الممكنة في ظل تراجع التحويلات المركزية وارتفاع كلفة الخدمات الأساسية»، مشيرا إلى أن البلدية خسرت خلال العام الماضي ما يقارب 907.33 دينارا من حصتها من صندوق التضامن بين البلديات، بسبب إعادة احتساب عدد السكان على أساس تعداد 2022. وأضاف أن العجز المقدر «سيغطى جزئيا من الفائض المتراكم، وجزئيا من قرض بلدي بقيمة 1200 دينار لتمويل مشاريع الإنارة والطرق»، مؤكدا أن البلدية لن تلجأ إلى الاقتراض المصرفي.

وتنص الموازنة على رفع رسم الدخول إلى المسبح البلدي في حي الرمال من 2 دينار إلى 3 دينارات للبالغين، ومن 1 دينار إلى 1.5 دينار للأطفال، مع الإبقاء على الدخول مجانا لمن هم دون سن السادسة. كما ترفع رسوم مواقف السيارات في شارع المنارة وساحة السوق القديم من 500 فلس إلى دينار واحد للساعة الأولى، ودينار ونصف للساعة الثانية، مع تخصيص 40 موقفا مجانيا للسكان المقيمين في المنطقة. وتعفى سيارات ذوي الإعاقة والمركبات الرسمية من الرسوم في جميع الأحوال.

وفي ما يتعلق بالمياه، تقرر رفع بدل الاستهلاك للشريحة التي تتجاوز 30 مترا مكعبا في الشهر من 0.420 دينار إلى 0.510 دينار للمتر المكعب، على أن تبقى الشرائح الأدنى على حالها. وتشمل الزيادة المنشآت التجارية والمطاعم والمقاهي، فيما استثنيت المدارس والمستشفيات العامة والمساجد. وقدرت البلدية أن هذا الإجراء سيدر إيرادا إضافيا بقيمة 312 ألف دينار سنويا، وهو المبلغ الذي تعتبره ضروريا لتغطية كلفة صيانة شبكة المياه المتهالكة في عدد من الأحياء القديمة.

وصوت ضد الموازنة كل من العضوة سلمى الخطيب والعضو فادي النجار والعضوة هالة منصور، إضافة إلى ثلاثة أعضاء آخرين، فيما امتنع عضوان عن التصويت. وقالت الخطيب في تصريح للصحافيين عقب الجلسة إن «الزيادات تضرب الفئات الأضعف، في وقت كان يمكن فيه البحث عن وفورات في بنود النفقات التشغيلية التي تضخمت خلال السنوات الثلاث الماضية»، مشيرة إلى أن بند المكافآت والسفر ارتفع وحده بنسبة 18 في المئة. وطالبت بتشكيل لجنة رقابية مستقلة على الإنفاق البلدي.

من جهته، أكد النجار أنه سيتقدم باعتراض رسمي على القرار أمام وزارة الحكم المحلي، معتبرا أن البلدية «تحمل المواطن كلفة سوء الإدارة والهدر المستمر في بعض الدوائر». وأشار إلى أن لجنة المالية في المجلس طلبت منذ شهر تزويدها بتقرير مفصل عن عقود الصيانة الموقعة مع شركات خارجية، وأن هذا التقرير لم يصل حتى الآن. وقال إن «الشفافية ليست ترفا، بل هي الحد الأدنى من العلاقة بين من يدفع ومن يصرف».

في المقابل، دافع رئيس البلدية عن الزيادات، مؤكدا أن البلدية أعفت الأسر ذات الدخل المحدود من رسوم المسابح بالكامل، وأن الزيادة في بدل المياه لن تطال سوى 15.25% من المشتركين، وهم أصحاب الاستهلاك المرتفع. وأضاف أن البلدية ستطلق خلال الربع الثاني من العام حملة لتركيب عدادات ذكية تتيح للمواطن متابعة استهلاكه لحظة بلحظة، وأن الموازنة تخصص 120 ألف دينار لهذا المشروع. ولم يحدد موعدا نهائيا لانطلاقه.

وتأتي هذه الموازنة في سياق أوسع من الضغوط المالية التي تواجه البلديات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، حيث تراجعت الإيرادات المحلية بنسبة 9.39% خلال العام الماضي، بينما ارتفعت النفقات الإلزامية بنسبة 15.25%، بحسب أرقام وزارة الحكم المحلي. وتعتمد البلدية على 78.97% من إيراداتها من التحويلات المركزية، وهو ما يجعلها شديدة الحساسية لأي تغيير في السياسات الوطنية. ويرى مراقبون أن الجدل الذي رافق الموازنة يعكس أزمة ثقة أعمق بين المواطن والإدارة المحلية، أكثر مما يعكس خلافا على أرقام بعينها.

وتنص المادة 34 من النظام الداخلي للمجلس على أن أي قرار يتعلق بالرسوم يحتاج إلى أغلبية الثلثين، أي 10 أصوات من أصل 15، وهو ما يفسر إصرار البلدية على تمرير الموازنة في جلسة واحدة رغم الاعتراضات. ومن المقرر أن تدخل القرارات الجديدة حيز التنفيذ اعتبارا من 1 أيار المقبل، على أن تعلن البلدية جدولا مفصلا بالتعرفات الجديدة في موقعها الإلكتروني وعلى لوحات الإعلان في مقر البلدية وفروعها.

هيئة مراجعة الحسابات تحيل 17 مقاولا إلى النيابة بعد تعثر 3 مشاريع بلدية في الزيتونة الشرقية

تقرير الجهاز يرصد تأخرا في تسليم مدرسة ومستوصف وسوق مغطى في بلدة الزيتونة الشرقية، وتحذر من هدر المال العام

الزيتونة الشرقية – 14 آذار: أعلنت هيئة مراجعة الحسابات العامة في بلدية الزيتونة الشرقية، في تقريرها السنوي الذي رفعته إلى المجلس البلدي يوم الثلاثاء، تعثر ثلاثة مشاريع رئيسية نفذتها البلدية خلال السنوات الثلاث الماضية، وأحالت 17 مقاولا ومهندسا إلى النيابة العامة للاشتباه في وجود مخالفات مالية وإدارية في عقود التنفيذ. وقال رئيس الهيئة القاضي المتقاعد سليم عبد الرحمن الدباغ إن المشاريع الثلاثة رصدت لها في الموازنات المتعاقبة مبالغ تجاوزت 4.2 مليون دينار، لكن أيا منها لم يسلم حتى تاريخ إعداد التقرير، رغم أن المدة المحددة لإنجاز أحدها انقضت قبل أكثر من عامين.

وبحسب التقرير، فإن مدرسة الزيتونة الشرقية الثانوية للبنات، التي كان من المقرر أن تستوعب 600 طالبة في فترتين دراسيتين، لم تتجاوز نسبة الإنجاز فيها 38 في المئة عند زيارة المراقبين في شباط الماضي، مع توقف كامل للأعمال منذ أكثر من سبعة أشهر. وأشار الدباغ إلى أن الشركة المنفذة، وهي شركة الأفق للمقاولات، تسلمت دفعات مقدمة بلغت 1.9 مليون دينار، من دون أن تقدم ضمانات بنكية كافية، وأن الإشراف الهندسي على الموقع كان ضعيفا ومتقطعا. وأضاف أن لجنة التحقيق الداخلية في البلدية استمعت إلى 23 شاهدا، بينهم مهندسون ومفتشون، وأن ملف القضية يتضمن محاضر اجتماعات وصورا فوتوغرافية تثبت هذه المخالفات.

أما المستوصف الصحي في حي الرمال الشرقي، الذي كان يفترض أن يخدم نحو 12 ألف نسمة، فقد تحول إلى هيكل خرساني مهجور منذ نهاية 2022، بعد أن استهلكت أعماله أكثر من 2.3 مليون دينار. وقال التقرير إن البلدية لجأت إلى تغيير المصمم المعماري مرتين دون مبرر فني واضح، وإن التعديلات المتكررة على التصاميم الأولية أدت إلى زيادة الكلفة وتأخير التسليم. وأوصت الهيئة بإحالة المسؤولين عن هذه القرارات إلى النيابة، مشيرة إلى أن بعض التعديلات تمت بعد أسابيع قليلة من توقيع العقد، وهو ما يثير شبهات حول وجود تواطؤ مسبق.

وفي ما يتعلق بسوق الخضار المغطى في شارع المنارة، الذي كان من المقرر افتتاحه في تشرين الأول 2021، أظهر التقرير أن نسبة الإنجاز لا تتجاوز 55 في المئة، وأن العقد الموقع مع شركة البناء الحديث للمقاولات لم يتضمن أي غرامات تأخير، رغم تجاوز المدة المحددة بأكثر من 14 شهرا. وأشار الدباغ إلى أن لجنة المشتريات في البلدية قبلت بتمديد العقد مرتين من دون الرجوع إلى مجلس البلدية، وهو ما اعتبره التقرير خرقا واضحا للأنظمة المالية المعمول بها. وقال إن الهيئة طلبت الاطلاع على محاضر جلسات اللجنة، لكنها لم تتسلمها حتى لحظة إعداد التقرير.

من جهته، أكد رئيس البلدية المهندس كمال الزعبي أن المجلس البلدي سيناقش التقرير في جلسة خاصة يوم الخميس المقبل، وأن البلدية ستتخذ الإجراءات اللازمة بحق المتورطين. وقال في تصريح للصحافيين إن «لا أحد فوق القانون، وإن من ثبت تقصيره أو تلاعبه سيدفع الثمن، سواء كان موظفا أو مقاولا»، مضيفا أن البلدية ستطلب من الشركات المتعثرة تقديم ضمانات إضافية خلال أسبوعين، وإلا فإنها ستلجأ إلى مصادرة الكفالات البنكية المودعة لديها.

وفي المقابل، عبر رئيس نقابة المقاولين المحليين في الزيتونة الشرقية، المهندس عادل منصور الحلبي، عن تحفظه على ما ورد في التقرير، معتبرا أن بعض التأخيرات يعود إلى أسباب خارجة عن إرادة الشركات، مثل ارتفاع أسعار مواد البناء وصعوبة الحصول على التمويل بعد الأزمة المصرفية التي ضربت المنطقة في 2023. وقال الحلبي إن النقابة ستطلب عقد اجتماع مع لجنة المشتريات لمناقشة آلية تعديل الأسعار في العقود الطويلة الأجل، محذرا من أن استمرار الوضع على حاله قد يدفع عددا من الشركات المحلية إلى الانسحاب من المناقصات المقبلة.

وتأتي هذه التطورات في وقت تعاني فيه البلدية من ضغوط مالية متزايدة، إذ انخفضت إيراداتها من رسوم الخدمات بنسبة 9 في المئة خلال العام الماضي، بحسب أرقام الموازنة المعدلة. ويرى مراقبون محليون أن كشف هذه الاختلالات قد يشكل نقطة تحول في طريقة إدارة المشاريع العامة في المدينة، إذا ما ترجمت التوصيات إلى إجراءات فعلية. ويطالب سكان حي الرمال الشرقي، الذين يعانون من غياب المرافق العامة منذ سنوات، بأن يكون التحقيق شفافا وأن تعلن نتائجه للرأي العام خلال مهلة زمنية محددة، حتى لا تتحول القضية إلى ملف آخر يطوى بصمت.

مجلس بلدية الزيتونة الشرقية يقر موازنة 2024 بعجز 1.7% ويرفع رسوم المسابح والمواقف

(مقالة رأي لرئيس التحرير)

صادق مجلس بلدية الزيتونة الشرقية في جلسة عادية عقدها مساء الثلاثاء 14 الجاري على موازنة العام 2024 بعجز مقدر بـ 1.7% من النفقات، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد تصويتا متقاربا انتهى بأغلبية 9 أصوات مقابل 6 وامتناع عضوين. وتبلغ قيمة الموازنة الإجمالية 5851.14 دينارا، وتتضمن رفع رسوم الدخول إلى المسابح البلدية ومواقف السيارات في وسط المدينة، إضافة إلى زيادة بدل استهلاك المياه للمنازل التي تتجاوز استهلاكها 30 مترا مكعبا في الشهر. وقد أثارت هذه البنود اعتراضا واسعا بين الأعضاء الذين صوتوا ضدها، وبين عدد من الحاضرين الذين ملأوا قاعة المجلس قبل بدء الجلسة بساعة.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الزعبي في كلمته إن الموازنة «لم تكن خيارنا المفضل، لكنها الموازنة الممكنة في ظل تراجع التحويلات المركزية وارتفاع كلفة الخدمات الأساسية»، مشيرا إلى أن البلدية خسرت خلال العام الماضي ما يقارب 907.33 دينارا من حصتها من صندوق التضامن بين البلديات، بسبب إعادة احتساب عدد السكان على أساس تعداد 2022. وأضاف أن العجز المقدر «سيغطى جزئيا من الفائض المتراكم، وجزئيا من قرض بلدي بقيمة 1200 دينار لتمويل مشاريع الإنارة والطرق»، مؤكدا أن البلدية لن تلجأ إلى الاقتراض المصرفي.

وتنص الموازنة على رفع رسم الدخول إلى المسبح البلدي في حي الرمال من 2 دينار إلى 3 دينارات للبالغين، ومن 1 دينار إلى 1.5 دينار للأطفال، مع الإبقاء على الدخول مجانا لمن هم دون سن السادسة. كما ترفع رسوم مواقف السيارات في شارع المنارة وساحة السوق القديم من 500 فلس إلى دينار واحد للساعة الأولى، ودينار ونصف للساعة الثانية، مع تخصيص 40 موقفا مجانيا للسكان المقيمين في المنطقة. وتعفى سيارات ذوي الإعاقة والمركبات الرسمية من الرسوم في جميع الأحوال.

وفي ما يتعلق بالمياه، تقرر رفع بدل الاستهلاك للشريحة التي تتجاوز 30 مترا مكعبا في الشهر من 0.420 دينار إلى 0.510 دينار للمتر المكعب، على أن تبقى الشرائح الأدنى على حالها. وتشمل الزيادة المنشآت التجارية والمطاعم والمقاهي، فيما استثنيت المدارس والمستشفيات العامة والمساجد. وقدرت البلدية أن هذا الإجراء سيدر إيرادا إضافيا بقيمة 312 ألف دينار سنويا، وهو المبلغ الذي تعتبره ضروريا لتغطية كلفة صيانة شبكة المياه المتهالكة في عدد من الأحياء القديمة.

وصوت ضد الموازنة كل من العضوة سلمى الخطيب والعضو فادي النجار والعضوة هالة منصور، إضافة إلى ثلاثة أعضاء آخرين، فيما امتنع عضوان عن التصويت. وقالت الخطيب في تصريح للصحافيين عقب الجلسة إن «الزيادات تضرب الفئات الأضعف، في وقت كان يمكن فيه البحث عن وفورات في بنود النفقات التشغيلية التي تضخمت خلال السنوات الثلاث الماضية»، مشيرة إلى أن بند المكافآت والسفر ارتفع وحده بنسبة 18 في المئة. وطالبت بتشكيل لجنة رقابية مستقلة على الإنفاق البلدي.

من جهته، أكد النجار أنه سيتقدم باعتراض رسمي على القرار أمام وزارة الحكم المحلي، معتبرا أن البلدية «تحمل المواطن كلفة سوء الإدارة والهدر المستمر في بعض الدوائر». وأشار إلى أن لجنة المالية في المجلس طلبت منذ شهر تزويدها بتقرير مفصل عن عقود الصيانة الموقعة مع شركات خارجية، وأن هذا التقرير لم يصل حتى الآن. وقال إن «الشفافية ليست ترفا، بل هي الحد الأدنى من العلاقة بين من يدفع ومن يصرف».

في المقابل، دافع رئيس البلدية عن الزيادات، مؤكدا أن البلدية أعفت الأسر ذات الدخل المحدود من رسوم المسابح بالكامل، وأن الزيادة في بدل المياه لن تطال سوى 15.25% من المشتركين، وهم أصحاب الاستهلاك المرتفع. وأضاف أن البلدية ستطلق خلال الربع الثاني من العام حملة لتركيب عدادات ذكية تتيح للمواطن متابعة استهلاكه لحظة بلحظة، وأن الموازنة تخصص 120 ألف دينار لهذا المشروع. ولم يحدد موعدا نهائيا لانطلاقه.

وتأتي هذه الموازنة في سياق أوسع من الضغوط المالية التي تواجه البلديات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، حيث تراجعت الإيرادات المحلية بنسبة 9.39% خلال العام الماضي، بينما ارتفعت النفقات الإلزامية بنسبة 15.25%، بحسب أرقام وزارة الحكم المحلي. وتعتمد البلدية على 78.97% من إيراداتها من التحويلات المركزية، وهو ما يجعلها شديدة الحساسية لأي تغيير في السياسات الوطنية. ويرى مراقبون أن الجدل الذي رافق الموازنة يعكس أزمة ثقة أعمق بين المواطن والإدارة المحلية، أكثر مما يعكس خلافا على أرقام بعينها.

وتنص المادة 34 من النظام الداخلي للمجلس على أن أي قرار يتعلق بالرسوم يحتاج إلى أغلبية الثلثين، أي 10 أصوات من أصل 15، وهو ما يفسر إصرار البلدية على تمرير الموازنة في جلسة واحدة رغم الاعتراضات. ومن المقرر أن تدخل القرارات الجديدة حيز التنفيذ اعتبارا من 1 أيار المقبل، على أن تعلن البلدية جدولا مفصلا بالتعرفات الجديدة في موقعها الإلكتروني وعلى لوحات الإعلان في مقر البلدية وفروعها.

هيئة مراجعة الحسابات تحيل 17 مقاولا إلى النيابة بعد تعثر 3 مشاريع بلدية في الزيتونة الشرقية

تقرير الجهاز يرصد تأخرا في تسليم مدرسة ومستوصف وسوق مغطى في بلدة الزيتونة الشرقية، وتحذر من هدر المال العام

الزيتونة الشرقية – 14 آذار: أعلنت هيئة مراجعة الحسابات العامة في بلدية الزيتونة الشرقية، في تقريرها السنوي الذي رفعته إلى المجلس البلدي يوم الثلاثاء، تعثر ثلاثة مشاريع رئيسية نفذتها البلدية خلال السنوات الثلاث الماضية، وأحالت 17 مقاولا ومهندسا إلى النيابة العامة للاشتباه في وجود مخالفات مالية وإدارية في عقود التنفيذ. وقال رئيس الهيئة القاضي المتقاعد سليم عبد الرحمن الدباغ إن المشاريع الثلاثة رصدت لها في الموازنات المتعاقبة مبالغ تجاوزت 4.2 مليون دينار، لكن أيا منها لم يسلم حتى تاريخ إعداد التقرير، رغم أن المدة المحددة لإنجاز أحدها انقضت قبل أكثر من عامين.

وبحسب التقرير، فإن مدرسة الزيتونة الشرقية الثانوية للبنات، التي كان من المقرر أن تستوعب 600 طالبة في فترتين دراسيتين، لم تتجاوز نسبة الإنجاز فيها 38 في المئة عند زيارة المراقبين في شباط الماضي، مع توقف كامل للأعمال منذ أكثر من سبعة أشهر. وأشار الدباغ إلى أن الشركة المنفذة، وهي شركة الأفق للمقاولات، تسلمت دفعات مقدمة بلغت 1.9 مليون دينار، من دون أن تقدم ضمانات بنكية كافية، وأن الإشراف الهندسي على الموقع كان ضعيفا ومتقطعا. وأضاف أن لجنة التحقيق الداخلية في البلدية استمعت إلى 23 شاهدا، بينهم مهندسون ومفتشون، وأن ملف القضية يتضمن محاضر اجتماعات وصورا فوتوغرافية تثبت هذه المخالفات.

أما المستوصف الصحي في حي الرمال الشرقي، الذي كان يفترض أن يخدم نحو 12 ألف نسمة، فقد تحول إلى هيكل خرساني مهجور منذ نهاية 2022، بعد أن استهلكت أعماله أكثر من 2.3 مليون دينار. وقال التقرير إن البلدية لجأت إلى تغيير المصمم المعماري مرتين دون مبرر فني واضح، وإن التعديلات المتكررة على التصاميم الأولية أدت إلى زيادة الكلفة وتأخير التسليم. وأوصت الهيئة بإحالة المسؤولين عن هذه القرارات إلى النيابة، مشيرة إلى أن بعض التعديلات تمت بعد أسابيع قليلة من توقيع العقد، وهو ما يثير شبهات حول وجود تواطؤ مسبق.

وفي ما يتعلق بسوق الخضار المغطى في شارع المنارة، الذي كان من المقرر افتتاحه في تشرين الأول 2021، أظهر التقرير أن نسبة الإنجاز لا تتجاوز 55 في المئة، وأن العقد الموقع مع شركة البناء الحديث للمقاولات لم يتضمن أي غرامات تأخير، رغم تجاوز المدة المحددة بأكثر من 14 شهرا. وأشار الدباغ إلى أن لجنة المشتريات في البلدية قبلت بتمديد العقد مرتين من دون الرجوع إلى مجلس البلدية، وهو ما اعتبره التقرير خرقا واضحا للأنظمة المالية المعمول بها. وقال إن الهيئة طلبت الاطلاع على محاضر جلسات اللجنة، لكنها لم تتسلمها حتى لحظة إعداد التقرير.

من جهته، أكد رئيس البلدية المهندس كمال الزعبي أن المجلس البلدي سيناقش التقرير في جلسة خاصة يوم الخميس المقبل، وأن البلدية ستتخذ الإجراءات اللازمة بحق المتورطين. وقال في تصريح للصحافيين إن «لا أحد فوق القانون، وإن من ثبت تقصيره أو تلاعبه سيدفع الثمن، سواء كان موظفا أو مقاولا»، مضيفا أن البلدية ستطلب من الشركات المتعثرة تقديم ضمانات إضافية خلال أسبوعين، وإلا فإنها ستلجأ إلى مصادرة الكفالات البنكية المودعة لديها.

وفي المقابل، عبر رئيس نقابة المقاولين المحليين في الزيتونة الشرقية، المهندس عادل منصور الحلبي، عن تحفظه على ما ورد في التقرير، معتبرا أن بعض التأخيرات يعود إلى أسباب خارجة عن إرادة الشركات، مثل ارتفاع أسعار مواد البناء وصعوبة الحصول على التمويل بعد الأزمة المصرفية التي ضربت المنطقة في 2023. وقال الحلبي إن النقابة ستطلب عقد اجتماع مع لجنة المشتريات لمناقشة آلية تعديل الأسعار في العقود الطويلة الأجل، محذرا من أن استمرار الوضع على حاله قد يدفع عددا من الشركات المحلية إلى الانسحاب من المناقصات المقبلة.

وتأتي هذه التطورات في وقت تعاني فيه البلدية من ضغوط مالية متزايدة، إذ انخفضت إيراداتها من رسوم الخدمات بنسبة 9 في المئة خلال العام الماضي، بحسب أرقام الموازنة المعدلة. ويرى مراقبون محليون أن كشف هذه الاختلالات قد يشكل نقطة تحول في طريقة إدارة المشاريع العامة في المدينة، إذا ما ترجمت التوصيات إلى إجراءات فعلية. ويطالب سكان حي الرمال الشرقي، الذين يعانون من غياب المرافق العامة منذ سنوات، بأن يكون التحقيق شفافا وأن تعلن نتائجه للرأي العام خلال مهلة زمنية محددة، حتى لا تتحول القضية إلى ملف آخر يطوى بصمت.

مجلس بلدية الزيتونة الشرقية يقر موازنة 2024 بعجز 1.7% ويرفع رسوم المسابح والمواقف

(مقالة رأي لرئيس التحرير)

صادق مجلس بلدية الزيتونة الشرقية في جلسة عادية عقدها مساء الثلاثاء 14 الجاري على موازنة العام 2024 بعجز مقدر بـ 1.7% من النفقات، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد تصويتا متقاربا انتهى بأغلبية 9 أصوات مقابل 6 وامتناع عضوين. وتبلغ قيمة الموازنة الإجمالية 5851.14 دينارا، وتتضمن رفع رسوم الدخول إلى المسابح البلدية ومواقف السيارات في وسط المدينة، إضافة إلى زيادة بدل استهلاك المياه للمنازل التي تتجاوز استهلاكها 30 مترا مكعبا في الشهر. وقد أثارت هذه البنود اعتراضا واسعا بين الأعضاء الذين صوتوا ضدها، وبين عدد من الحاضرين الذين ملأوا قاعة المجلس قبل بدء الجلسة بساعة.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الزعبي في كلمته إن الموازنة «لم تكن خيارنا المفضل، لكنها الموازنة الممكنة في ظل تراجع التحويلات المركزية وارتفاع كلفة الخدمات الأساسية»، مشيرا إلى أن البلدية خسرت خلال العام الماضي ما يقارب 907.33 دينارا من حصتها من صندوق التضامن بين البلديات، بسبب إعادة احتساب عدد السكان على أساس تعداد 2022. وأضاف أن العجز المقدر «سيغطى جزئيا من الفائض المتراكم، وجزئيا من قرض بلدي بقيمة 1200 دينار لتمويل مشاريع الإنارة والطرق»، مؤكدا أن البلدية لن تلجأ إلى الاقتراض المصرفي.

وتنص الموازنة على رفع رسم الدخول إلى المسبح البلدي في حي الرمال من 2 دينار إلى 3 دينارات للبالغين، ومن 1 دينار إلى 1.5 دينار للأطفال، مع الإبقاء على الدخول مجانا لمن هم دون سن السادسة. كما ترفع رسوم مواقف السيارات في شارع المنارة وساحة السوق القديم من 500 فلس إلى دينار واحد للساعة الأولى، ودينار ونصف للساعة الثانية، مع تخصيص 40 موقفا مجانيا للسكان المقيمين في المنطقة. وتعفى سيارات ذوي الإعاقة والمركبات الرسمية من الرسوم في جميع الأحوال.

وفي ما يتعلق بالمياه، تقرر رفع بدل الاستهلاك للشريحة التي تتجاوز 30 مترا مكعبا في الشهر من 0.420 دينار إلى 0.510 دينار للمتر المكعب، على أن تبقى الشرائح الأدنى على حالها. وتشمل الزيادة المنشآت التجارية والمطاعم والمقاهي، فيما استثنيت المدارس والمستشفيات العامة والمساجد. وقدرت البلدية أن هذا الإجراء سيدر إيرادا إضافيا بقيمة 312 ألف دينار سنويا، وهو المبلغ الذي تعتبره ضروريا لتغطية كلفة صيانة شبكة المياه المتهالكة في عدد من الأحياء القديمة.

وصوت ضد الموازنة كل من العضوة سلمى الخطيب والعضو فادي النجار والعضوة هالة منصور، إضافة إلى ثلاثة أعضاء آخرين، فيما امتنع عضوان عن التصويت. وقالت الخطيب في تصريح للصحافيين عقب الجلسة إن «الزيادات تضرب الفئات الأضعف، في وقت كان يمكن فيه البحث عن وفورات في بنود النفقات التشغيلية التي تضخمت خلال السنوات الثلاث الماضية»، مشيرة إلى أن بند المكافآت والسفر ارتفع وحده بنسبة 18 في المئة. وطالبت بتشكيل لجنة رقابية مستقلة على الإنفاق البلدي.

من جهته، أكد النجار أنه سيتقدم باعتراض رسمي على القرار أمام وزارة الحكم المحلي، معتبرا أن البلدية «تحمل المواطن كلفة سوء الإدارة والهدر المستمر في بعض الدوائر». وأشار إلى أن لجنة المالية في المجلس طلبت منذ شهر تزويدها بتقرير مفصل عن عقود الصيانة الموقعة مع شركات خارجية، وأن هذا التقرير لم يصل حتى الآن. وقال إن «الشفافية ليست ترفا، بل هي الحد الأدنى من العلاقة بين من يدفع ومن يصرف».

في المقابل، دافع رئيس البلدية عن الزيادات، مؤكدا أن البلدية أعفت الأسر ذات الدخل المحدود من رسوم المسابح بالكامل، وأن الزيادة في بدل المياه لن تطال سوى 15.25% من المشتركين، وهم أصحاب الاستهلاك المرتفع. وأضاف أن البلدية ستطلق خلال الربع الثاني من العام حملة لتركيب عدادات ذكية تتيح للمواطن متابعة استهلاكه لحظة بلحظة، وأن الموازنة تخصص 120 ألف دينار لهذا المشروع. ولم يحدد موعدا نهائيا لانطلاقه.

وتأتي هذه الموازنة في سياق أوسع من الضغوط المالية التي تواجه البلديات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، حيث تراجعت الإيرادات المحلية بنسبة 9.39% خلال العام الماضي، بينما ارتفعت النفقات الإلزامية بنسبة 15.25%، بحسب أرقام وزارة الحكم المحلي. وتعتمد البلدية على 78.97% من إيراداتها من التحويلات المركزية، وهو ما يجعلها شديدة الحساسية لأي تغيير في السياسات الوطنية. ويرى مراقبون أن الجدل الذي رافق الموازنة يعكس أزمة ثقة أعمق بين المواطن والإدارة المحلية، أكثر مما يعكس خلافا على أرقام بعينها.

وتنص المادة 34 من النظام الداخلي للمجلس على أن أي قرار يتعلق بالرسوم يحتاج إلى أغلبية الثلثين، أي 10 أصوات من أصل 15، وهو ما يفسر إصرار البلدية على تمرير الموازنة في جلسة واحدة رغم الاعتراضات. ومن المقرر أن تدخل القرارات الجديدة حيز التنفيذ اعتبارا من 1 أيار المقبل، على أن تعلن البلدية جدولا مفصلا بالتعرفات الجديدة في موقعها الإلكتروني وعلى لوحات الإعلان في مقر البلدية وفروعها.

العدد 5593062 · الجمعة 19 تشرين الثاني 2027 · الصفحة 228 · 8830028